

الفرامع هذه المسئلة وامثالها لما يلزم من الاضمار قبل
الوكرا وحذف الفاعل وهو مردود لانه ثبت مثله عن العرب
كقولك وكيفا مبرما كان متونها جري فوقها واستشعرها
قوله وحذف المفعول اذا استغنى عنه احتراز من ان يكون
المفعول نائبا من باب علمت كقولك حسدى مطلقا وحسبت
زيد اعطيتا لانك لو حذف المفعول الثاني حذفته مالا يسع
حذفه وسياقي في بابه وان اضمرته اضمرت مفعولا قبل الذكر
فلما لم يسع حذفه ولا اضماره وجب العود الى الظاهر
قوله في اعمال الاول ويضمر المفعول على المختار الا ان يمنع
مانع فيظهر يعني في مثل حسدى وحسبتهما منطلقين الزيران
منطلقا لظهور منطلقين لتعذر الاضمار لانك لو اضمرته مفردا
لم يستقم لانه مفعول ثان محسبتهما فيجب ان يكون متنى ولو
اضمرته متنى لم يستقم لانه عايد على منطلقا وضمر المفعول كما يكون
متنى فلما امتنع وجب الاضمار وجب الاظهار واما **قوله**
ولوانما السعي لادنى معيشته كفاي ولم اطلب قليل من المال
فقد استدلل به الكوفيون على ان اعمال الاول هو الاضمار
لان المتاعر فيصيح وكان يمكنه اعمال الثاني فلما عمل الاول
من غير ضرورة دل على ان اعمال الثاني ليس بالاضمار فاذا لم
يكن الاضمار ثبت ان اعمال الاول اوضح اذ لا قابل بغير ذلك
ويتوي ذلك انه عمل الاول مع ان كتاب ما يلزمه من حذف المفعول
من الثاني ولو عمل الثاني لم يلزمه ان يكتب امر مذكور وذلك
ظاهر في ان اعمال الاول اوضح **والجواب** منع ان يكون

هذا
موجوب

هذا البيت من هذا الباب وبينا ان شرط هذا الباب ان
يكون الفعلان موجبين الى شي واحد من حيث المعنى ولو وجه
الفعلان معا هنا الى شي واحد ففسد المعنى لان البيت ولو ان
ما اسعى لادنى معيشته كفاي ولم اطلب قليل من المال ولو تدل
على امتناع الشيء لا امتناع غيره فاذا كان بعدها مثبتا كان متنيا
في المعنى واذا كان متنيا كان مثبتا لانهما تدل على امتناعه واما
الشي اثباتا ولو ثبت ذلك فقوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشته
فيه نفي السعي لادنى معيشته فلو وجه ولم اطلب الى قليل لوجب
ان يكون فيه اثبات لطلب القليل لانه متنى في سياق جواب لور
فيكون نائبا للسعي لادنى معيشته مثبتا لطلب القليل من المال
وهو عين ما ثبت نفيه فيودي الى ان يكون نائبا مثبتا للشي واحد
في كلام واحد وهو فاسد فثبت انه ليس من هذا الباب لما
ادى اليه من فساد المعنى **قوله مفعول عالم سماعه** هو مفعول
حذف فاعله واقيم هو مقامه يورد في جملة الاخبار عنه **قوله وشرط**
ان يغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل يري الى معنى فعل ويقعل
حتى ان استخرج ودرج يدرج تحت **قوله** ولا يقع المفعول
الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب علمت والمفعول له
والمفعول معه كذلك قلنا انما لم يقع الثاني من باب علمت
والثالث من باب علمت لان افعالا تداخل على المتبادر والخبر
والمفعول والمفعول الثاني في الاول والثالث في الثاني هما خبر
المتبادر في المعنى فلو اقيما مقام الفاعل لصار محبرا عنهما وهما
باطل لان الخبر لا يكون محبرا عنه وانما قلنا ان المفعول لم كذلك
لانه قد يكون على افعال متعددة **بقول** حضرت والكوت

بورها

ع